بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

لن ينعم أهل السودان بحياة طيبة إلا في ظل الخلافة

الخبر:

كتب مستشار البرهان، العميد دكتور الطاهر أبو هاجة: "... لا بد أن تعمل المنظومة السياسية بوحدة وتلاحم وانسجام ليس على المستوى الأدنى وإنما على المستوى الأعلى.. المستوى الذي يضع في الاعتبار كل مقاصد سبتمبر المجيدة.. لتنتقل البلاد بقوى أمنية وسياسية واجتماعية نحو الحرية والسلام والعدالة.. قيل إن الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة قاسية لكنه كان لا بد منها. بذات الفهم الإصلاحات السياسية قاسية لكنه لا بد منها.. ختاما نحتاج إلى قليل من الكلام وكثير من العمل" (الحاكم نيوز).

التعليق:

مثل هذه التصريحات لم ينفرد بها مستشار رئيس مجلس السيادة وحده، بل سبقه إليها رئيس مجلس الوزراء عبد الله حمدوك نفسه حين قال: "لم يكن أمامنا غير تبني برنامج للإصلاح الاقتصادي فهو خيارنا الوحيد الذي لم يفرضه علينا أحد أو تُصر عليه جهة ولسنا مرغمين على ذلك لكنه الخيار الواعي الذي وجدناه كفيلاً بإصلاح الوضع الاقتصادي ونعلم قسوته وصعوبته ولكنه الدواء الوحيد لمثل ظروفنا واقعنا"!

القول بأن الإصلاحات الاقتصادية قاسية، ولا بد منها، يدل دلالة قاطعة على أن تفكير السياسيين في هذا البلد لا يخرج عن شروط صندوق النقد والبنك الدوليين، وأنهم ينظرون عند أخمص أقدامهم، وأنهم أسرى للنظام الرأسمالي الذي لا يرون الحل إلا عبره، وهذا قصر نظر، بل الاستحمار بعينه، فكيف بالله ونحن نعتنق أعظم دين، ومهيمن على كل المبادئ، ولم يترك أي شاردة ولا واردة من صلاح لهذه الأمة إلا وبيّنها في كتاب لا يغادر كبيرة ولا صغيرة من أنظمة الحياة، إلا بيّنها، ووضع منهجاً سليماً لا اعوجاج فيه، وقرر فيه المولى عز وجل، ورسم منهاجا نسير به في حياتنا؟! فقد تركنا نبينا الكريم ﷺ على المحجة البيضاء لا يزيغ عنها إلا من ارتضى بأن يسّير حياته على غير هدى من الله، واتبع سنن الكافرين فضلّ وأضلّ.

إن السياسيين في هذا البلد وغيره من بلاد المسلمين قد أصابهم العمى، إلا عن تشريعات النظام الرأسمالي الذي حل وبالاً على الناس، فلم يورثهم سوى الفقر والمسغبة، فالمدقق في تصريحات الساسة والحكام، التي تقول بأنه لا بد من هذه الإجراءات القاسية - والمقصود بها رفع الدعم - يرى ويجزم بأنهم ارتضوا بأن تسيّروا حياة أهل السودان على غير هدى من الله تعالى، وتتبنَّوا معالجات صندوق النقد الدولي الجائرة؛ هذا الصندوق الذي ما دخل بلداً من بلاد المسلمين أو غيرها، إلا وجعل اقتصادها دكاً، وأذاق أهلها الذلة والفقر.

وللدلالة على قصر نظركم السياسي، أيها الحكام، فإننا نتساءل، هل يحتاج بلد مثل السودان؛ ذلك البلد القارة، لمثل هذه السياسات القاسية (رفع الدعم)؟ فهو بلد يوصف بسلة غذاء العالم، بلد عندما كان يُحكم بنظام الإسلام الخلافة، كانت تذهب صدقاته إلى الشام وأرض الحجاز، بلد لا يخلو من كل شيء نفيس؛ بترول، وذهب، وأنهار، ويورانيوم، وثروة حيوانية تكاد تكون الدولة الأولى من حيث امتلاكها، وأراض شاسعة مسطحة، ولكن عندما يحكمه العملاء يُصار به إلى هذا الهوان، وإلى مثل هذه المعالجات القاسية، فلا غرو فإن كل تشريعات النظام الرأسمالي قاسية، ومنها رفع الدعم، إذ هي جريمة توجب العقاب عليها، وقد توعدكم، ودعا عليكم المصطفى عليه الصلاة والسلام حين قال: **«اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَاشْقُقْ عَلَيْهِ وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً فَرَفَقَ بِهِمْ فَارْفُقْ بِهِ»** رواه الإمام أحمد، وروي عنه كذلك أنه قال: **«مَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْعَارِ الْمُسْلِمِينَ لِيُغْلِيَهُ عَلَيْهِمْ فَإِنَّ حَقّاً عَلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ يُقْعِدَهُ بِعُظْمٍ مِنْ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»**.

وسيبقى الناس يكتوون بمثل هذه التشريعات طالما بقي هذا النظام الرأسمالي المأفون يسير حياتنا، والواجب أن ننعتق منه ونحكم عقيدتنا السمحة التي أوجبت على الحاكم إشباع الحاجات الأساسية لكل فرد، بل والحاجات الكمالية بقدر المستطاع، فهو نظام من لدن حكيم خبير لا يظلم أحداً، تُطبق أحكامه في ظل دولته الخلافة فتنقل الناس من ضنك العيش إلى خيري الدنيا والآخرة.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

عبد الخالق عبدون علي

عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية السودان